الانسحاب الامريكي.. تحدّيات وتهديدات الداخل والخارج

عامر القيسي

ومع زحام الطرق السريعة بالأرتال العسكرية الأميركية تزدحم معها السجالات والتحليلات المختلفة بشأن الانسحاب وجاهزية القوات العراقية والتهديدات المحتملة ، التي أضفت على المشهد جوا من الضبابية ولكن المهم هنا هو أن القوات الأميركية ستغادر بغض النظر عن بقاء قوات قليلة للتدريب أو لأغراض أخرى، ولكن المهم هو أنها ستكون بمنأى عن أي عمليات عسكرية أو احتكاك مع المواطن، كما كان سابقا، وستقوم القوات الأمنية العراقية بالدور الكامل في حفظ الأمن والاستقرار، وهذه حقيقة لابد منها وعلينا إعداد العدة لها لأنها مرحلة انتقال صعبة وحرجة، وعلى الجميع بمن فيهم القوات الأمنية أن يدركوا مستوى التهديدات المستقبلية المحتملة التي قد يواجهها العراق، وعلينا أن نضع المتطلبات الضرورية للتصدي لهذه التهديدات المحتملة الداخلية منها والخارجية .

بالنسبة للداخلية فهي:

أولاً: إن الجماعات المسلحة بكل أشكالها وأقنعتها ، التي قد تعمل على تغيير المعادلة السياسية والأمنية وتحدث تخلخلا في الموازين، والتي تعتقد أن فراغا سيحدث، وهذا ما يجعلها تخطط لكي تستحوذ أو لتتمدد لملء ذلك الفراغ، خصوصا أن البعض قد صور الانسحاب الأميركي من العراق بأنه سيولد فراغاً كبيرا أو قد تظهر على الساحة العراقية جماعات أخرى تجد مبررا لتنهض بحجة مواجهة مليشيات وجماعات مسلحة هي أصلا موجودة في الساحة .

ثانيا: بقايا النظام السابق سواء كانوا خارج البلد أو داخله أو المنضويين تحت أي عنوان يحاولون استغلال الفرصة لإعادة العجلة للوراء أو قد يحاول البعض من الذين تضرروا من التواجد الأميركي إعادة تجميع قواهم ظناً منهم أن الفرصة القادمة قد تعيدهم إلى ما كان عليه الوضع سابقا قبل التغيير في ٢٠٠٣، وهي عناصر كانت وما زالت تراوح بين العملية السياسية والجماعات الأخرى المناهضة للعملية السياسية .

ثالثاً:إن المرحلة القادمة قد تفضي إلى تحالفات بين مختلف التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة وبقايا البعث المنحل ، التي طالما تم تفكيك الترابط بينها، وأن إعادة تحالفها او التنسيق في ما بينها سيشكل خطرا لا يستهان به على أمن واستقرار البلد. رابعاً: الأمور التي لم تحسم أو التي تم تحميلها من سنوات سابقة قد تعلو الى السطح وقد تسبب مشاكل كبيرة تهدد لحمة العراق الاجتماعية ووحدته الوطنية، وقد تقف عائقا في طريق الحكومة، وهي كثيرا ما كانت تؤثر في الوضع الأمني بالعراق من خلال استغلالها من قبل التنظيمات الإرهابية ، التي هي جزء من إستراتيجياتها (استغلال الخلافات السياسية لتأجيج العنف)

خامسا: وجود الشركات الأمنية وقد تستخدم للقيام بعمليات بالإنابة بالنظر لما تمتلكه من قدرات تسليحية واستخبارية وما لها من ذيول خارجية، فضلا عن أنها تمتلك حصانة بموجب قانون بريمر رقم ١٧ لعام ٢٠٠٤، كما أن اغلب عناصرها ينتمون إلى جنسيات مختلفة قد يستخدمون لتنفيذ أجندات خارجية، وقد قامت بالسنوات الماضية بعمليات اعتداء على المواطنين وأن جزءا من عملها خارج ثكناتها ومقراتها وهذا قد يؤدي إلى الاحتكاك بالمواطنين. إن المحيطين بالعراق ونعني بهم دول الجوار قد يشكلون تهديدا خارجيا محتملا ،حيث أن البعض منهم لا يرغب في رؤية عراق ديمقراطي، خوفا من التأثير في أوضاعه الداخلية أو لوجود مطامع أو خلافات، بالتالي ستجعل العراق عرضة لتدخلات هذه الدول وأهم هذه التهديدات هي:

أولاً: قيام بعض دول الجوار بدعم هذا الطرف أو ذاك من خلال اللعب بأوراق عديدة مثل الطائفية وقد تدفع الأطراف الموالية لها بالقيام بأدوار بالإنابة .

ثانياً: العمل الدولي والإقليمي وقد تمر المنطقة بحرب إقليمية أخرى والعراق لن يكون بعيدا عن شظاياها. إن تبعات التهديدات الداخلية والخارجية المحتملة على العراق ستكون قاسية على أمنه واستقراره ولا يخفى على أحد أننا سنمر بمرحلة انتقال صعبة وحرجة ومن الضروري أن نضع في حساباتنا متطلبات لمواجهة هذه التهديدات بالعبور لبر الأمان ومن هذه المتطلبات :

أولاً: التخطيط المسبق لاستباق الأحداث ووضع الخطط الأمنية على أن تكون مرنة وقابلة للتطبيق لمواجهة أي طارئ أو تهديد محتمل ومراجعة هذه الخطط بشكل مستمر لجعلها تتلاءم مع تطورات الموقف على الأرض. ثانياً: تفعيل وتحشيد الجهد الاستخباري للحصول على المعلومات، حيث أن الاستخبارات أهم مبدأ من مبادئ مكافحة الإرهاب، والاعتماد على قطعات أو قوات أمنية تتمتع بكفاءة عالية وذات قابلية حركة كبيرة، وإن الإرهاب لا يمكن مواجهته فقط باستخدام قطعات كبيرة تمسك الأرض ومنتشرة على مساحات واسعة، وقد تكون معرضة لهجمات إرهابية . التجربة الاسبانية في الحرب الأهلية تقول إن فرانكو عمد في تلك الحرب إلى نشر ٤٠٠٠٠ عنصر مهمتهم تزويد قواته المؤلفة من ١٥٠٠٠ جندي أو مقاتل بالمعلومات واستطاع القضاء على الثورة في اسبانيا، وهذا يعني انه اعتمد على منظومة استخبارات بأعداد لا تتجاوز الفرقة وحقق النجاح المطلوب .

ثالثاً:دراسة إستراتيجية التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وأخواتها حيث أن غالبا ما كان هذا التنظيم يغير إستراتيجياته وأساليبه في تنفيذ عملياته الإرهابية حتى تتمكن قواتنا لأمنية من وضع الخطط اللازمة للقضاء عن هذا التنظيم من باب (اعرف عدوك).

رابعاً: حصر السلاح بيد الدولة ونزع الأسلحة من جميع الجماعات المسلحة بكافة أشكالها على أن يكون الجميع مقتنعين بذلك، وستكون له ايجابيات كثيرة منها أن قواتنا الأمنية البطلة ستقوم بتحشيد جهدها ضد التنظيمات الإرهابية، وان (مبدأ تحشيد الجهد) هو أهم مبدأ من مبادئ الحرب على الإرهاب، وأن بقاء السلاح بيد الجماعات المسلحة سيؤدي الى تشتيت جهد قواتنا وسيعطي مساحة واسعة للتنظيمات الإرهابية بالتحرك أو قد يكون مبررا لتنظيمات أخرى لتنهض بحجة مواجهة الجماعات المسلحة، حيث أن السلاح ينبغي أن يكون حصرا بيد الدولة(القوات الأمنية) لانتفاء الحاجة من وجوده بيد الجماعات المسلحة لانسحاب القوات الأميركية.

خامساً:التحرك خارجيا ضمن إطار دول الجوار لعقد اتفاقات أمنية وتعاون مشترك لسد الثغرات ومواجهة التهديدات الخارجية وإلزام الجميع بهذه الاتفاقيات وعدم التدخلات الخارجية، وهذا سيعطي شيئا من الاهتمام لتجاوز مخاوف التهديدات الخارجية .سادساً: وضع ضوابط وقوانين لعمل الشركات الأمنية وإخضاعها لإجراءات القضاء العراقي وتحديد واجباتها .

سابعاً. القيام بالتخطيط والعمل من قبل جميع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني وإشراك متخصصين في جميع المجالات لإزالة تأثيرات الحروب ، التي عانى منها المجتمع العراقي وكما فعلت دول أوروبا وآسيا عندما وضعت خططاً لإعادة بناء الجانب التربوي للإنسان، وقد أعطت هذه العملية نتائج باهرة ساهمت في بناء وتطور المجتمعات والدول مثل اليابان وكوريا وألمانيا وفرنسا.كما أن جميع الكتل السياسية مدعوة هي الأخرى لتجاوز خلافاتها وإيجاد الحلول لجميع القضايا التي لم يتم حسمها، وأن تضع(وحدة هدف) وهو استقرار وتطور العراق في الوقت الذي يمتلك فيه كل المؤهلات بأن يكون بلدا يحتذى به من قبل الدول الإقليمية على أقل تقدير .

نهاية العام الحالي ٢٠١١ سينتهي الوجود المباشر والتموضع الحربي المستكن للقوات الأميركية في العراق بعد أن كانت تشغل حوالي ٥٠٥ قواعد داخل العراق منذ عام ٢٠٠٣، وهي تقوم الآن بترقيق قواتها لإتمام كامل انسحابها الذي مرّ بمراحل عديدة منذ عام ٢٠٠٨ أي بعد توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق وأميركا. لقد عكفت القيادات العسكرية الأميركية في هذه الفترة وهي المرحلة الأخيرة من الانسحاب على وضع خططها بسحب قواتها التي سوف تنتهي بنهاية العام الحالي، ومن المرجح أن القوات الأميركية المنسحبة من العراق ستقوم بإعادة الانتشار في الدول المجاورة للعراق والتحول إلى التموضع العسكري في هذه الدول لتأمين وجودها العسكري الدائمي في المنطقة.

الحق الإنساني الضائع

ميعاد الطائي

من خلال محاولاتنا استقراء الواقع العام للسلم العالمي نجد أن انتهاكات حقوق الإنسان دائما ما تكون سببا في اندلاع الانتفاضات والحروب لأنها تفضي إلى الرفض والثورة والمقاومة، حيث يرتبط السلام بحقوق الإنسان لأن الاعتراف بحقوق الفرد والإيمان بحقه الإنساني في العيش بحرية والحفاظ على كرامته هي أساس السلام والعدل والحرية في الأرض . ويمكننا القول بأن الإنسان لم يتوقف يوما في محاولاته الساعية للحصول على حقوقه التي يحاول البعض انتهاكها لأن هذه الحقوق هي جوهر إنسانيته ومن واجبه عدم التفريط بها ومحاولة النهوض ليس للحصول على حقوقه الشخصية فقط بل عليه أن يمارس دوره كإنسان في المطالبة بحقوق البشر جميعا .

ولا بد من أن نشير هنا إلى أن الجميع بات يدرك أن تجاهل هذه الحقوق واحتقارها يؤدي دائما إلى اضطرابات همجية واختلافات عرقية وطائفية لطالما أذت الضمير الإنساني وساهمت في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ويتجلى ذلك واضحا في الدول التي تخترق تلك الحقوق وتقيد حرية الفرد، ما اضطرت المنظمات الدولية للعمل على حماية الإنسان من هذه الخروقات التي تهدد كرامته وحريته وعقيدته، فعملت على إصدار القوانين والوثائق ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي رأى النور في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ عندما اقترحته الحكومات على الأمم المتحدة حيث اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدرته كأهم وثيقة تهتم بحقوق الإنسان ، ويعد هذا الحدث التاريخي نقطة تحول في تاريخ البشرية، وطلبت الجمعية العامة من البلدان الأعضاء كافة أن تدعو لنص الإعلان و"أن تعمل على نشره وتوزيعه وقراءته وشرحه، لاسيما في المدارس والمعاهد التعليمية الأخرى . ولقد جاء الإعلان في ٣٠ مادة مهمة وجاء في أهم موادة ما يأتي:

(يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء. وإن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود).

نريد أن نقول هنا إننا في العراق شهدنا عبر العقود الماضية الكثير من الخروقات لحقوق الإنسان تمثلت في انتهاك الحريات المختلفة ولا نبالغ إذا قلنا إن النظام الشمولي في العراق لم يترك أي حق للمواطن إلا وانتهكه مع غياب أي جهة تأخذ على عاتقها الدفاع عن هذه الحقوق في ظل التسلط والتهميش وسياسة تكميم الأفواه التي كان يتبعها ذلك النظام . واليوم نعيش في ظل التجربة الديمقراطية الجديدة التي نتطلع من خلالها إلى تحقيق نموذج ديمقراطي يوفر بيئة مناسبة للإنسان الذي يحصل على حقوقه بعيدا عن الانتهاكات السابقة وهذا ما يقع على عاتق الجميع وخاصة المؤسسة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني التي تراقب المشهد العام وتحاول الدفاع عن الحقوق والحريات في دور جديد لهذه المنظمات لم يشهده تاريخ العراق سابقا . وبالرغم من النجاحات الكثيرة التي تشهدها التجربة العراقية في هذا المجال، إلا أننا ما زلنا نشهد بعض التجاوزات على حقوق الإنسان من قبل العصابات الإرهابية ومن قبل بعض المسيئين للسلطات من الذين يجب محاسبتهم ومكافحتهم، في محاولة لتطبيق مثالي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في بلد عانى الكثير عبر العقود الماضية، ويتطلع اليوم الى القضاء على جميع مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان .

كاريكاتير

■ عادل صبري

نحن باقون هنا

فريدة النقاش

كعادته منذ أن كان مرشدا عاما للإخوان المسلمين يواصل «محمد مهدي عاكف» تصريحاته المثيرة للجدل، والمعبرة مع ذلك عن التوجهات الحقيقية لحزب «الحرية والعدالة» الجناح السياسي للإخوان المسلمين، ففي حديث له مع جريدة اليوم السابع رد على قول المحرر إن بعض الأقباط المصريين سوف يهاجرون إذا ما وصل الإسلاميون إلى الحكم، فقال: «مع السلامة اللي عايز يمشي ويسيب مصر مع السلامة يمشي ويسيبها» في حين رد الأب «يوحنا قلتة» على السؤال نفسه من «معتز الدمرداش» قائلا: إننا لن نترك بلادنا حتى لو أدى الأمر إلى الاستشهاد على أرضها فنحن لسنا جالية وافدة وإنما نحن مصريون من نسيج هذا الوطن. ويعرف الإسلاميون السياسيون بطرفيهما الإخواني والسلفي أن الخائفين من تحكمهم هم مسلمون ومسيحيون، وأن الذين يفكرون في الهجرة من البلاد ليسوا مسيحيين فقط بل هؤلاء الذين يشعرون بأن الحريات العامة مهددة، وبخاصة حريات النساء والمسيحيين، ولا يفتأ المتحدثون باسم الإسلام السياسي يرددون أنهم أسقطوا وثيقة «السلمي» نسبة إلى الدكتور علي السلمي بعد أن اعترضوا بقوة على المادة الأولى فيها التي تنص على مدنية الدولة ومبدأ المواطنة، ويردد المتحدثون باسمهم أن من أول ما سوف يفعلونه في مجلس الشعب إذا حصلوا على الأغلبية هو مراجعة القوانين التي تخالف الشريعة من وجهة نظرهم «فكل شيء في مصر مصدره الدين والإسلام» كما يقول «مهدي عاكف». وعلى الذين يريدون أن يهاجروا من البلاد أن يصبروا ويثابروا مع كل القوى الديمقراطية والعقلانية في الدفاع عن الحقوق والحريات العامة، لأن صراع الأفكار والمصالح سرعان ما سوف يكشف للجماهير الواسعة التي صوتت للإسلام السياسي أنها تعرضت للخداع، وأن سببا رئيسيا من أسباب هذا التصويت الواسع – بالإضافة إلى ألاعيب وأموال الإخوان والسلفيين – هي تلك النفسية التي تشكلت لجماهير واسعة بالتعاون بين الاستبداد وقوى الإسلام السياسي رغم التناقض الظاهري، فأخذت الجماهير تخلط بين حقوقها المشروعة التي حرمها نظام القهر من الدفاع عنها بصورة جماعية ومنظمة وبين الصدقات وأشكال الإحسان التي يقدمها الإسلاميون للجماهير بديلا عن هذه الحقوق التي جرى سلب المزيد منها عبر تخفيض الإنفاق العام للدولة طبقا لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

هذا فضلا عن أن تلبية حاجات الناس الأخلاقية والمعنوية والنفسانية والجمالية التي تؤكد المثل العليا للإنسانية وتعتبر الدين أحد مصادرها، قد جرى العبث بها عن طريق الثقافة التجارية الاستهلاكية الهابطة من جهة، وصور التدين الشكلي والسطحي من جهة أخرى، التي انتشرت عبر المدرسة الدينية الوهابية المتزمتة المغلقة والشكلية، حيث تناوب أكثر من عشرين مليون مصري على العمل في السعودية بعد الطفرة النفطية من سنة ١٩٧٣ إلى ٢٠١٠ كما يخبرنا الدكتور سعد الدين إبراهيم. ولم تكن هجرة المصريين المؤقتة إلى الخليج مجرد بحث عن رزق أوفر، وإنما كانت أيضا هروبا من تردي الأحوال وانقلاب السياسة المصرية على مثل التحرر والتقدم الناصرية، باسم الانفتاح الاقتصادي من جهة وامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لـ ٩٩٪ من أوراق الحل من جهة أخرى.

وشيئا فشيئا في ظل الأزمة العامة وانهيار مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى وشحوب الأفكار التقدمية والليبرالية أمام المد السلفي والإخواني المرتبط وثيقا بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية لنظام الحكم في مصر، وتراجع دور الدولة الذي يتفق معه الإسلام السياسي كلية، إذ يدعو إلى المزيد من الخصخصة فلا يوجد شيء اسمه «ملكية الدولة فنحن لسنا شيوعيين» كما يقول مهدي عاكف في حديثه.. شيئا فشيئا أخذ المصريون يشعرون بأنهم عاجزون عن تدبير حياتهم والسيطرة على مصائرهم، وهو شعور يسمح للذين يفتحون لهم أبواب الجنة على حد زعمهم بأن يسيطروا عليهم.

ومع ذلك إذا كان صحيحا أن بعض المصريين يتدبرون أمورهم من أجل الهجرة فإن الملايين باقون هنا وسوف يأتي اليوم الذي يزول فيه الظلام فيصنعون مصائرهم بأيديهم وتنزاح الغمة.

الانتخابات.. والرهان على الشعب

حسين عبد الرازق

يدلي الناخبون اليوم وغدا في محافظات الجيزة والإسماعيلية والشرقية والمنوفية والسويس والبحيرة وبني سويف وسوهاج وأسوان (١٨ر٥ مليون ناخب) بأصواتهم في المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشعب، بعد أن انتهت انتخابات المرحلة الأولى في ٩ محافظات من بينها القاهرة والإسكندرية وبورسعيد.

وتكشف نتائج انتخابات المرحلة الأولى عن عدد من الدلالات المهمة التي ستؤثر بالضرورة في انتخابات المرحلتين الثانية والثالثة، ولفت نظري في هذه الدلالات ثلاث حقائق مهمة.

فرغم الارتفاع غير المسبوق في نسب التصويت في المرحلة الأولى حيث أدلى (٥٢٪ أو ٦٢٪ كما أعلنت اللجنة العليا للانتخابات ثم جرى تصحيح النسبة إلى ٥٢٪) من المقيدين في جداول الانتخابات بأصواتهم وهي نسبة تتجاوز خمسة أضعاف التصويت الحقيقي في كل الانتخابات التي شهدتها مصر في ظل دستور ١٩٧١ ، التي لم تصل إلى ١٠٪، فإن التصويت في الإعادة انخفض إلى حوالي ٢٠٪، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى أن الإعادة تقتصر على المقاعد الفردية، بينما كانت الانتخابات تجرى على القوائم والمقاعد الفردية، إضافة إلى أن المتنافسين على المقاعد الفردية قبل الإعادة كانوا بالعشرات وتجاوزوا ١٠٠ متنافس في كثير من الدوائر بينما اقتصر التنافس في الإعادة على اثنين أو أربعة على الأكثر.

وهناك سبب آخر هو أن المنافسة في الإعادة كانت غالبا داخل تيار الإسلام السياسي أي بين حزب الحرية والعدالة وحزب النور، وبالتالي لم يجد أنصار التيار الليبرالي أو القومي أو اليساري ما يدفعهم للذهاب إلى التصويت، ويؤكد هذا الاستنتاج أن الدوائر التي شهدت الإعادة بين مرشح من تيار الإسلام السياسي ومرشح من خارجه حظيت بإقبال واضح على التصويت كما حدث في بورسعيد حيث تنافس البدري فرغلي أمين عام حزب التجمع في بورسعيد مع مرشح من السلفيين فارتفعت نسبة من أدلوا بأصواتهم إلى ٤٩٪.

وتشير نتائج الانتخابات إلى عدم فوز أي امرأة أو قبطي في المقاعد الفردية، فالنساء والأقباط الذين حققوا الفوز كانوا في القوائم الحزبية، وهو ما يؤكد صحة موقف الأحزاب والقوى السياسية التي طالبت مجتمعة بأن تكون انتخابات مجلسي الشعب والشورى بالقائمة النسبية المغلقة مع حرية تكوين القوائم «حزبية أو من غير المنتمين لأحزاب أو مختلطة بين أكثر من حزب أو من حزب أو أكثر ومستقلين.. إلخ» وإلغاء الدوائر الفردية.

وبالنسبة للمرأة فالتجربة تؤكد أهمية وجود نسبة للنساء في البرلمان لابد من تحقيقها عند إعلان النتيجة تطبيقا للقاعدة الفقهية الخاصة بالتميز الإيجابي للفئات الضعيفة في المجتمع، وهناك ٨١ دولة تأخذ بنظام تخصيص نسبة من المقاعد للمرأة في البرلمان (١٤ دولة طبقا لنص في الدستور – ٣٢ دولة طبقا لنص في القانون – ٦١ دولة تلتزم فيها الأحزاب بترشيح نسبة ٥٠٪ من النساء على قوائمها).

واقترح حزب التجمع في مشروع قانوني مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات نصا يقول «.. ونسبة كل من الجنسين لا تقل عن ٣٠٪ لكل منهما».

ثبتت صحة موقف الذين عارضوا منذ البداية تطبيق قانون الغدر أو إصدار قانون للعزل السياسي يتم بموجبه عزل قيادات الحزب الوطني «المنحل» ونوابه وحرمانهم من حقوقهم السياسية لخمس أو عشر سنوات، وراهنوا على عزلهم عبر صندوق الانتخابات ثقة في الشعب المصري وثوار ٢٥ يناير، فقد أثبتت نتائج المرحلة الأولى للانتخابات صحة هذا الرهان، فأسقط الناخبون فلول الحزب الوطني الذين خاضوا الانتخابات على المقاعد الفردية، كما أسقطوا قوائمهم بعد تأليفهم أكثر من حزب جديد، وإذا كان هناك من استطاع الفوز بعد أن تخفى ضمن قوائم بعض الأحزاب الليبرالية فعددهم قليل للغاية ولا يشكل ظاهرة.